التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر

أ. د./ بن حمودة محبوب*

Abstract:

Le secteur des industries traditionnelles et artisanales en Algérie est le patrimoine et représente l'histoire du pays, est un gisement de croissance pourvoyeur d'emplois. Il souffre d'une stagnation provoquée par de multiples facteurs. Pour cela, une politique nationale rigoureuse de formation professionnelle sera nécessaire pour promouvoir les industries traditionnelles et artisanales.

Les mots clés: **F**ormation professionnelle en Algérie, **C**entres de formation**,** **I**ndustries traditionnelles et artisanales, **M**onde du travail.

ملخص:

قطاع الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر هو تراث وتاريخ البلد، وهو مصدر نمو فرص العمل. وأنه يعاني من ركود ناجم عن عوامل متعددة. لذلك، فإن سياسة وطنية صارمة على التدريب المهني تكون ضرورية لتعزيز الحرف والصناعات التقليدية.

الكلمات المفتاحية: التكوين المهني في الجزائر، الصناعات التقليدية والحرفية، مراكز التكوين، عالم الشغل.

* **أستاذ - جامعة الجزائر 3**
مدير مخبر الصناعات التقليدية (LITA)

مخطط المقال:

مقدمة
1) التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر
1-1) النظام الوطني للتكوين والتعليم المهنيين
1-2) تقديم التكوين والتمهين
2) التكوين في الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر
2-1) التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية وعالم الشغل
2-2) ثنائية التكوين المهني- التشغيل والصناعات التقليدية والحرفية
خاتمة

مقدمة:

يهدف التكوين والتعليم المهنيين إلى إكتساب الكفاءات المهنية وتعزيز المعارف الأساسية الضرورية لتكييف أفضل مع متطلبات سوق العمل، سواء التكوين العام بمعناه الأكاديمي والتعليم المهني المؤهل والقريب من الحرف وعالم الشغل. فالتكوين والتعليم المهنيين يسمحان للخريجين بالحصول على تكوين يؤهلهم مع تزودهم بمعارف عامة وعلمية متينة لا يمكن الإستغناء عنها في مجتمع تفرض فيه عولمة الإقتصاد تعددية الكفاءات.

دون شك، يعمل التكوين والتعليم المهنيين في الصناعات التقليدية والحرفية على إكساب الأفراد كفاءات مهنية لازمة لتعزيز معارف أساسية وعلمية متينة ضرورية لتكييف أفضل مع متطلبات وعالم الشغل، وبالتالي تنمية والمساهمة في خلق الثروة، وبالإضافة للتقليل من الإنحراف وتحسين مستوى المعيشة والصحة. الأمر يتعلق بالوصول إلى صيغة منسجمة بين التكوين العام بمعناه الأكاديمي التكوين والمهني المؤهل والقريب من الحرف.

تتمثل مشكلة البحث في طرح السؤال: **كيف يمكن تصحيح التكوين والتعليم المهنيين لانعاش الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر.**

وانطلاقًا من هذه الإشكالية، نضع فرضية أساسية: **لا يمكن أن ينجح التكوين والتعليم المهنيين في الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر دون تحديد الأطراف المستفيدة من التدريب المهني.**

1) التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر:

يدخل مسار التعليم المهني في إطار التنظيم الجديد للتعليم ما بعد الإلزامي، وهو يهدف إلى منح تأهيلات مهنية للتلاميذ متوجة بشهادة تسمح لهم بالإندماج في عالم الشغل. وكما يهدف إلى التحضير لممارسة مهنة أو مجموعة من المهن، حيث يمكن أن يؤهل إلى تكوين ذي طابع مهني يكون امتدادا للفرع المتبع[1].

1-1) النظام الوطني للتكوين والتعليم المهنيين:

النظام التربوي هو مجموعة من العناصر والعلاقات التي تستمد مكوناتها من النظم السياسية والاقتصادية والسوسيوثقافية وغيرها لبلورة غايات التربية وأدواره المدرسة ونظام سيرها ومبادئ تكوين الأفراد الوافدين إليها[2]. ونظام التكوين هو جزء من النظام التربوي **الذي** يتميز في الجزائر بخضوعه لتدخل السلطة العمومية وذلك في كافة مجالات التكوين من خلال هيمنة منظومة إدارية من القمة أضحت فيها الأولوية للتحكم فيما هو سياسي مقارنة بقرارات القطاع الخاصة به[3].

- **تطور قطاع هياكل التكوين والتعليم المهنيين:**

تعاني البلدان النامية من مشاكل وصعوبات عديدة كتدني المستوى التعليمي ومخرجاته التي لا تواكب متطلبات سوق العمل، غياب سياسات وخطط للتكوين المهني، تسرب عدد كبير من التلاميذ من التعليم العام مما يؤدي إلى عدم القابلية للإستخدام. وينعكس هذا سلبا على الجانب الإقتصادي وعلى الجانب الإجتماعي من خلال تزايد البطالة خاصة في صفوف الشباب الذين يشكلون أغلبية السكان في هذه البلدان[4].

- **تطور قطاع هياكل التكوين والتعليم المهنيين:**

عرف جهاز التكوين والتعليم المهنيين في الجزائر منذ الإستقلال تحولات كبيرة تميزت بتغيرات نوعية وكمية بتوفر شبكة واسعة من هياكل التكوين المهني مقدرة بأكثر من 1.226 مؤسسة[5]:

- معظم مراكز التكوين المهني الموجودة بعد الإستقلال وعددها 49، تركها المعمر أنشئت لتكوين يد عاملة تستجيب للإحتياجاته؛
- بقيت هذه الوضعية إلى غاية بداية السبعينات من القرن الماضي، حيث قامت المؤسسات الصناعية بإنشاء مراكز للتكفل بتكوين اليد العاملة التي تحتاجها؛

- إنشاء هيئة عمومية للتكوين المهني في منتصف السبعينات من القرن الماضي ووضع برنامج بناء 100 مركز تكوين؛
- وإنشاء جهاز وطني للتكوين المهني في نهاية السبعينات من القرن الماضي وبداية سنة 1980 مع وضع سياسة وطنية لتلبية الإحتياجات الناجمة عن مخططات التنمية والتخفيف من آثار إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية من جهة، وتوفير قدرات تكوين أكبر للتكفل بالأعداد المتزايدة من المطرودين من النظام المدرسي من جهة أخرى.

وتعتبر تجربة الثانويات التقنية التي كانت تستقبل أعدادا كبيرة من الوافدين عليها تجربة ثرية تستوجب التحليل، فلقد استفادت الجزائر لمدة طويلة من هذه القدرات التقنية ذات المستوى الراقي الموظفة خدمة للاقتصاد الوطني مما مكنها أن تكون جسرا رابطا بين هذه الثانويات التي اعتبرت "أقطاب الامتياز لحقبة خلت"[6].

شبكة هياكل التكوين والتعليم المهنيين:

يتكون النظام التربوي الجزائري من ثلاث وزارات منفصلة وهي وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين[7]:

1) مؤسسات العمومية للتكوين المهني:

يتوفر القطاع العمومي على شبكة واسعة من مؤسسات وهياكل للتكوين تقع تحت وصاية وزارة التكوين والتعليم المهنيين ويبلغ عددها 836 مؤسسة توفر 350.000 منصب تكوين. وأهمها:

– مراكز التكوين المهني والتمهين:

تشكل الشبكة القاعدية لمنظومة التكوين المهني، يبلغ عددها 524 موزعة عبر 48 ولاية، وتتميز بطابعها المحلي وهي مكلفة بضمان تكوينات في المستويات من 1 إلى 4، وتتوفر على ملحقات وأقسام منتدبة بالوسط الريفي بـ 210 ملحقة تهدف أساسا إلى تقريب عروضها التكوينية من طالبي التكوين.

– المعاهد الوطنية المتخصصة في التكوين المهني:

هي موجهة أساسا لاستقبال التلاميذ المقبولين في الطور ما بعد الإلزامي، الموجهين من طرف وزارة التربية الوطنية. تتميز بطابعها الوطني، وهي موزعة عبر معظم ولايات الوطن، وتحتوي على ملحقات وكذا فروع منتدبة، وتتواجد في أغلب ولايات الوطن وتتكفل بتكوين التقنيين والتقنيين الساميين (المستوى 4 و5) ويبلغ عددها 71 وتتبع لها 21 ملحقة.

– معاهد التكوين المهني:

تتكفل معاهد التكوين المهني بتكوين وتحسين مستوى ورسكلة المدربين ومستخدمي الإدارة. وكما تساهم في إعداد وطبع وتوزيع برامج التكوين المهني. يبلغ عدد هذه المعاهد 6 متواجدة بـ 6 ولايات من البلاد.

– المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد:

يوفر المركز تكوينا مهنيا عن بعد في مختلف التخصصات بواسطة 9 مديريات جهوية (الجزائر، الشلف، بشار، سطيف، عنابة، قسنطينة، ورقلة، تيزي وزو، وهران). ومن بين المهام الأساسية للمركز: التكوين بالمراسلة في مختلف التخصصات للتحضير للإمتحانات والمسابقات المنظمة من طرف المؤسسات العمومية للتكوين، القيام بعمليات تكوين وتحسين المستوى وإعادة التأهيل لفائدة الهيئات العمومية والمؤسسات، وتنظيم دورات تكوينية وتربصات تطبيقية.

– ومراكز التكوين المهني والتمهين المختصة بالأشخاص المعاقين جسميا:

وهي موجهة أساسا للتكفل ببعض الفئات الخاصة، عددها أربعة (الجزائر، غليزان، بومرداس، الأغواط) والمركز الخامس في طور الإنجاز بولاية سكيكدة.

2) ومؤسسات الخاصة للتكوين المهني:

شهدت شبكة مؤسسات التكوين الخاصة تطورا ملحوظا إبتداء من سنة 1999 حيث بلغ عددها 633 مدرسة وتبلغ طاقة الإستقبال بها 39.588 منصب تكوين.

⌖ إصلاح نظام التكوين المهني:

تمر الجزائر بتحولات إقتصادية كبرى حيث تعيش مرحلة إنتقالية من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق تولدت عنها تأثيرات إقتصادية واجتماعية هامة. وفي هذا الإطار، إتخذت جملة من الترتيبات كتحسين التوازنات على مستوى الإقتصاد الكلي، إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتدعيم وتشجيع الإستثمار في القطاع الخاص. وتتميز هذه المرحلة بتطور القطاع الخاص الذي يتطلب يد عاملة مؤهلة، كون أن نوعية الموارد البشرية تلعب دور مصيري بالنسبة للمؤسسة في ظل محيط تنافسي[8]. وعليه، فالتوفيق ما بين الإحتياجات من التكوين وعروض التكوين، يتطلب تحولات كبرى في نظام التكوين المهني الذي كان بمثابة وعاء يستقبل المتسربين من النظام التربوي. ولهذا السبب شرع في إصلاح شامل لمنظومة التربية والتكوين المهني. لقد أصبح اليوم من الضروري وفي إطار التطور السريع الذي راهنت عليه الجزائر وكذلك رفع التحديات الآنية والمستقبلية، أن يقوم التكوين المهني بدوره في علمية التنمية[9].

ولقد واجه التكوين المهني في الجزائر قبل الشروع في الإصلاحات وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة، صعوبات كبيرة ناجمة عن الإختلالات في النظام التربوي لاسيما بعد نهاية مرحلة التعليم القاعدي الإلزامي، حيث تميز بـ[10]:

- عدم إرتباط منطقي ومنظم بين نظام التكوين المهني ونظام التعليم العام؛
- نظرة المجتمع إلى التكوين المهني نظرة دونية حيث تعتبر الأسر إلتحاق أبنائها بالتكوين فشل في متابعة دراسات أكاديمية تؤهلهم ليكونوا ضمن النخبة في البلاد؛
- أصبح التكوين المهني وعاء يستقبل المتسربين من نظام التعليم العام؛

- أنصبت كل مجهودات التكوين على الجانب الكمي من خلال التكفل بالأعداد الهائلة من المتسربين على حساب الجانب النوعي؛
- والتكوينات المتوفرة لا تستجيب بالضرورة للإحتياجات الحقيقية لسوق العمل.

انطلقت وزارة التكوين والتعليم المهني منذ سنة 2004 في إصلاحات جديدة، حيث تضمنت أولويتها الأساسية من جهة إيجاد نوع من التلاؤم والتناسب بين العرض والطلب في مجال التكوين وتسريع التدريب على حرفة بإمكانها أن تمكن الشباب من الدخول بسرعة في الحياة العملية[11].

1-2) تقديم التكوين والتمهين*:

يرتبط عادة مصطلح "التكوين" بنعت يتجلى في "المهني"، يحدد تخصص الفرد في مهنة معينة حسب رغبته وتوجهه، تمكنه من التحكم في مجال عمل معين من أجل إتقانه وتحقيق مردودية أفضل في إطار قناعة واقتناع لضمان أعلى درجة من الاستقرار النفسي والمكانة الاجتماعية[12]. واليوم مؤسسات التكوين دوما أمام رهانات عند تقديم برامج تكوينية لزبائنها[13].

⌖ أساسيات حول التكوين المهني:

تحتاج كل مؤسسة إلى امتلاك يد عاملة على درجة عالية من الخبرة والمهارة حتى تتمكن من الحفاظ على مكانتها من جهة وتحقيق أهدافها من جهة أخرى، ومن هنا تبرز

* غالبية المعلومات تقنية مستقاة من:
- وزارة التكوين والتعليم المهنيين 2015؛
- مدوّنة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني- طبعة 2012؛
- والقانون 81-07 المؤرخ في 24 شعبان 1401هـ الموافق لـ 27 جوان 1981 المتعلق بالتمهين (الجريدة الرسمية، العدد 26)، وقد عُدل هذا القانون مرارا:
  - ✓ القانون 90-34 المؤرخ في 08 جمادي الثانية 1411هـ الموافق لـ 25 ديسمبر 1990 (الجريدة الرسمية، العدد 56)؛
  - ✓ القانون 2000-01 المؤرخ في 12 شوال 1420هـ الموافق لـ 18 جانفي 2000 (الجريدة الرسمية، العدد 03)؛
  - ✓ والقانون 14-09 المؤرخ في 13 شوال 1435هـ الموافق لـ 09 أوت 2014 (الجريدة الرسمية، العدد 14).

ضرورة التكوين كنشاط أساسي يتم من خلاله سد النقص في المهارات واكتساب أخرى جديدة حسب ما يتطلبه تطور العمل[14].

تعريف التكوين المهني:

إنطلاقا من كون التكوين يهدف للحصول على نتائج تفنع الممتهن نتيجة المعرفة المكتسبة[15]. ويمكن تعريف التكوين المهني وفق التصور الرسمي:

- عبارة عن تكوين نظري وتطبيقي في مختلف التخصصات المهنية، يتوجه لكل الذين يرغبون في اكتساب كفاءة مهنية حتى يتسنى لهم الدخول إلى عالم الشغل كما يتوجه للموظفين والعمال الذين يرغبون في تحسين معارفهم ورفع مستوى تأهيلاتهم وهذا تماشيا مع التطور الذي يشهده سوق العمل، ويتوجه كذلك للمرأة الماكثة في البيت[16]؛
- الجهود الهادفة إلى تزويد العاملين بالمعلومات والمعارف التي يكسبه مهارة في أداء العمل أو تنميته وتطوير ما لديه من مهارات ومعارف وخبرات لما يزيد من كفاءته في أداء عمله الحالي، أو يعد لأداء أعمال ذات مستوى أعلى في المستقبل[17].

وعليه، التمهين هو طريقة التكوين المهني تهدف إلى اكتساب تأهيل أولي، يتم اكتساب هذا التأهيل من خلال ممارسة عملية تطبيقية متكررة ومتدرجة لمختلف العمليات المرتبطة بممارسة مهنة معينة من خلال تكوين نظري تكنولوجي مكمل يتم في هياكل التكوين المتعددة تحت إشراف الإدارة المكلفة بالتكوين المهني وهي مديرية التشغيل. وتتراوح مدة التمهين بين سنة واحدة وثلاث سنوات حسب التخصص المهني.

يجري التمهين بطريقة تناوبية في مؤسسات التكوين المهني، حيث يتلقى المتمهن دروس نظرية وتكنولوجية تقدر مدتها بـ 8 ساعات الأشخاص المعنيين بالتمهين. ويتوجه التمهين للشباب ذكورا وإناثا البالغين من العمر ما بين 15 و35 سنة عند تاريخ إمضاء عقد التمهين.

شبه الراتب للممتهن:

كما تتكفل الدولة بكل النفقات الإجتماعية خلال مدة التكوين مهما كان مستوى التأهيل. وكل المؤسسات المستخدمة التي لم تستوف الشروط المنصوص عليها في القانون يخضعون إلى رسم التمهين في إطار الشروط المحددة في القانون وهي 1% من الكتلة السنوية للأجور لفائدة التمهين. وتحدد الحصص من طرف المصالح المكلفة بالتكوين المهني جهويا في حدود 1% من الكتلة السنوية للأجور. ويدفع للمتمهن شبه أجر:

- السداسي الأول: 15% من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- السداسي الثاني: 30% من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- السداسي الثالث والرابع: 50% من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- السداسي الخامس: 60% من الأجر الوطني الأدنى المضمون؛
- والسداسي السادس: 80% من الأجر الوطني الأدنى المضمون.

توزيع مناصب التمهين حسب أعداد العمال للهيئة المستخدمة:

وفق القوانين، يكون توزيع مناصب التمهين حسب أعداد العمال للهيئة المستخدمة الموضحة في الجدول:

الجدول 01: توزيع مناصب التمهين حسب أعداد العمال للهيئة المستخدمة

عدد العمال	عدد المتمهنين (على الأقل)
1 إلى 5	1
6 إلى 20	2
21 إلى 40	4
41 إلى 100	5
100 إلى 1000	1 لكل فئة من 20 عامل
أكثر من 1000	3% للحد الإجمالي للعمال

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين 2015.

الشعب المهنية:

تحتوي مدوّنة الشعب وتخصصات التكوين المهني 422 تخصص، موزعين على 22 شعبة مهنية، وقد تمّ تحديدها وفقا لاحتياجات سوق العمل وكذا التطور التكنولوجي. وتتلخص المدونة في الجدول التالي:

الجدول 02: مدوّنة الشعب وتخصصات التكوين المهني

• الزراعة	• الفندقة والسياحة
• الفنون والصناعات المطبعية	• صناعة الأغذية الزراعية
• الحرف التقليدية	• المعلوماتية
• الخشب والتأثيث	• الصناعات النفطية
• البناء، الأشغال العمومية والري	• مهن المياه والبيئة
• الكيمياء الصناعية والتحويلية	• حرف الخدمات
• الإنشاءات المعدنية	• المناجم والمحاجر
• الإنشاءات الميكانكية والصناعة الحديدية	• ميكانيكا المحركات والآليات
• الصناعة الجلدية	• الصيد البحري والتربيات المائية
• الكهرباء والإلكترونيك	• تقنيات الإدارة والتسيير
• صناعة الألبسة والأنسجة	• التقنيات السمعية البصرية

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين 2015.

شهادة التكوين المهني:

توفر التكوينات عبر مستويات مختلفة من طرف مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين بشهادات الدولة من المستوى الأول إلى المستوى الخامس أي من رتبة عامل مهني متخصص إلى رتبة تقني سامي، وتلقن إما على شكل تكوين أولي أو تكوين مستمر. وتتويج التكوين المحددة بمدونة الشعب واختصاصات التكوين والتعليم المهنيين طبعة 2012* حسب مستوى التأهيل ومدته مبينة في الجدول التالي:

الجدول 03: تتويج التكوين حسب حسب مستوى التأهيل ومدته

مستوى التأهيل	مدة التكوين	تتويج التكوين
1 عامل متخصص	06 أشهر	شهادة التخصص في التكوين المهني
2 عامل أو عون مؤهل	12 شهرا	شهادة الكفاءة المهنية
3 عامل أو عون عالي من التأهيل	11 شهرا	شهادة التعليم المهني
4 عون تحكم وتقني	24 شهرا	شهادة تقني
5 تقني سامي	30 شهرا	شهادة تقني سامي

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين 2015.

حقوق وواجبات المتمهن والهيئة المستخدمة:

يضبط عقد التمهين العلاقة بين المتمهن والمركز من جهة والمؤسسة التي يجري فيها التكوين التطبيقي من جهة أخرى، ويتم ذلك بالتنسيق مع اللجنة البلدية للتمهين. كما يحدد هذا العقد حقوق وواجبات المتمهن والمزايا التي تمنح للمؤسسة المستخدمة كما يتقاضى المتمهن منحة خلال مدة تمهينه .

* وفق وزارة التكوين والتعليم المهنيين، ليست مدوّنة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني فقط بمثابة أداة تخطيط واختيار تخصصات التكوين المهني التي ستلقن على المستوى المحلي والجهـــوي والوطني، إنما هي كذلك أداة تسيير، اتصال ورشاد بحيث تسمح لمؤسسات التكوين بالاستجابة الأكثر تكيفا مع احتياجات القطاعات المستخدمة. وتهدف مدونة الشعب المهنية وتخصصات التكوين المهني إلى:

- توفير مجال للتشاور بين مختلف المتدخلين على مستوى سوق التكوين والشغل؛
- تحديد الاحتياجات الحقيقية من التكوين والتأهيل من قبل المسئولين المحليين؛
- ووضع تحت تصرف مؤسسات التكوين المهني، أداة تسمح لهم بتأسيس عروضهم التكوينية.

1) حقوق وواجبات المتمهن:

من حقوق وواجبات المتمهن موضحة في الجدول التالي:

الجدول 04: حقوق وواجبات المتمهن

حقوق المتمهن	واجبات المتمهن
يستفاد المتمهن خلال تكوينه من: - تكوين مهني مع الحصول على شهادة دولة - تكييف مكان العمل مع القدرات البدنية والسن؛ - ضمان تغطية صحية واجتماعية من طرف الدولة؛ - الإستفادة من أجر مسبق متدرج مرتبط بالأجر الوطني الأدنى المضمون تتراوح نسبته بين 15و80% خلال مدة التكوين؛ - ومراقبة ومتابعة المتمهنين من طرف مفتشية العمل.	المرتبطة بـ: - التكوين النظري؛ - الحضور في مكان العمل؛ - الإنضباط العام في الوسط المهني - النظافة وشروط الوقاية؛ - ومشاركته في نشاطات الإنتاج.

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين 2015.

2) حقوق وواجبات والهيئة المستخدمة:

يجب على كل هيئة مستخدمة بما يلي:

- كل شخص طبيعي ومعنوى يمارس نشاطا حرفيا؛
- كل وحدة أو مؤسسة إنتاجية، تجارية أو خدمات مهما كان حجمها وطبعتها القانونية؛
- والمؤسسات العمومية والهيئات ذات الطابع الإداري.

ومن حقوق وواجبات الهيئة المستخدمة الموضحة في الجدول:

الجدول 05: حقوق وواجبات الهيئة المستخدمة

الحقوق	الواجبات
- تعفى رسوم التمهين إذا كان فيه مجهودا للتمهين؛ - يعفى من الدفع الجزئي برسم الضريبة على الأجر المسئو للمتمهن؛ - ويعفى من الاشتراكات الواجب دفعها عن المتمهن للضمان الاجتماعي طوال مدة عقد التمهين.	- السهر على تحقيق تمهين تدريجي يسمح باكتساب التأهيل المهني المنصوص عليه في العقد؛ - يطلع والي الشرعي في حالة غياب المتكرر أو تعرضه بحادث أو أي أمر يستلزم التدخل؛ - وأن يكون مسؤول مدنيا على المتمهن خلال وجوده في المؤسسة لممارسة التمهين.

المصدر: وزارة التكوين والتعليم المهنيين 2015.

أنماط التكوين المهني:

يتم التكوين المهني من المستوى 1 إلى المستوى 5 في شكل تكوين أولي أو متواصل من خلال الأنماط التالية[18]:

- **التكوين الإقامي:**

هو نمط تكويني يزاول فيه المتربص تكوينه النظري والتطبيقي يهدف إلى اكتساب تأهيل داخل مؤسسة تكوينية (معاهد وطنية متخصصة ومراكز التكوين المهني والتمهين) باستعمال التجهيزات الصناعية أو التعليمية لمدة 30 شهرا (24 شهرا داخل المؤسسة أين يكتسب المتربصين المعارف النظرية و6 أشهر خارجها من خلال التربصات الميدانية في الوسط المهني)، ويتوج بمذكرة نهاية التربص. وكما ينظم هذا النمط من التكوين عن طريق الدروس المسائية، ويوجه خاصة لفئة العمال الراغبين في تكوين أو تأهيل قصد تحسين مستواهم الإجتماعي والمهني. ويمكن أن يكون الطلب على هذا النمط من التكوين فرديا أوجماعيا بالنسبة من المترشحين من قبل الهيأة المستخدمة. ويهدف إلى اكتساب تأهيلات معترف بها تماما مثل التأهيلات المحصل عليها بمؤسسات التكوين المهني العادية ويعطي إمكانية الترقية في الحياة العملية.

- **التكوين عن طريق التمهين:**

هو نمط تكويني يتم بالتناوب به تكوين تطبيقي بوحدات الإنتاج بالمؤسسة سواء كانت من القطاع العام أو لقطاع الخاص ويدعم بتكوين نظري بمؤسسة التكوين المهني بمقدار 16 ساعة أسبوعيا ويتوج بمذكرة نهاية التربص. ويهدف لاكتساب تأهيلا مهنيا خلال المسار المهني ويسمح بممارسة مهنة أو حرفة. ويوجه هذا النمط من التكوين لفائدة الشباب ما بين 15 و35 سنة. وليس هناك سن أقصى محدد بالنسبة لفئة المعوقين جسديا.

- **والتكوين المتواصل عن بعد:**

هو تكوين تكميلي المنظم فقط لفائدة العمال والموظفين، فهو يهدف إلى تكييف مهارات العمال مع سوق العمل لمسايرة التحولات والتطورات النقنية والتكنولوجية لأداة الإنتاج وتسهيل إعادة إدماجهم إجتماعيا ومهنيا. إذ يعمل أساسا لتحسين كفائتهم ومردوديتهم واكتساب المعارف والتقنيات والتكنولوجيات الجديدة التي يتطلبها نصب العمل، بحيث لا يمكن أن ينظم هذا الشكل من التكوين إلا بالإتصال مع الوسط المهني. ويهدف التكوين إلى إثراء وتحسين المكتسبات وترقية التأهيلات المهنية. وينظم هذا النمط من التكوين عن طريق المراسلة بواسطة المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد، حيث يتحصل من خلاله المتربص على الدروس النظرية ويتبع بتجمعات دورية تهدف إلى التوفيق ما بين الجانب النظري والجانب التطبيقي.

- **أهمية التكوين المهني لتنمية رأس المال البشري:**

يعتبر العنصر البشري أساس التنمية في مختلف دول العالم ومرتبط بها بالمعنى الواسع لفجر التاريخ[19]، كما يعتبر القيام عليه من أهم العوامل المساعدة على القيام الاقتصاد والمجتمع، وقد بذلت الدول في سبيل ذلك الكثير من العناية والجهد، وأولت لذلك اهتمامها، وذلك من خلال تكوين الإنسان وتعليمه وتنمية قدراته بالشكل الذي يجعله قادرا على العمل بشكل أكثر كفاءة وفعالية، وإن من أهم الوسائل التي تعمل على تنمية العنصر البشري إضافة إلى العناية الصحية وتحقيق الرفاهية هو التعليم والتكوين، وذلك لأن الفرد المتعلم والمتكون يملك القدرة على تحويل الثروات وخلق الأفكار التي تساعد على الاستغلال الأمثل للموارد الأقل وهذا هو أصل الاقتصاد ومشكلته الرئيسية[20].

وبهذا، يشكل قطاع التكوين والتعليم المهنيين قطبا إستراتيجيا يساهم في التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد، وهو يعمل أساسا إلى تحقيق الأهداف التالية[21]:

- ضمان يد عاملة تتميز بتكوين مهني مؤهلة لتلبية إحتياجات سوق العمل من خلال التكوين الإقامي والتكوين عن طريق التمهين؛
- ضمان تكوين تكميلي أو تحويلي لفائدة العمال والموظفون قصد تحسين مؤهلاتهم وإتقان مهاراتهم بصفة متواصلة وفقا لمتطلبات سوق الشغل والتطور التكنولوجي؛
- تزويد المتعاملين الإقتصاديين والإجتماعيين بالموارد البشرية المؤهلة القادرة على التحكم في منصب الشغل؛
- تطوير وتحسين مردود المؤسسات الإقتصادية من خلال تحيين مستمر لمعارف ومؤهلات العمال وفق تطورات المهن؛
- ضمان لكل شخص تكوينا مهنيا أولي يؤهله لشغل منصب عمل؛
- وترقية الفئات الخاصة للمجتمع قصد إدماجهم في الحياة العملية.

يرتبط التكوين بكل من التربية والتعليم ارتباطا وثيقا، ويعرف على أنه تلقين الأفراد مهارات مهنية وفنية تهدف إلى إكسابهم كفايات مهنية، تنمي مواهبهم وخبراتهم ومهاراتهم، ليصبحوا أكفاء قادرين على الاندماج في الحياة العملية والقيام بوظيفة أو دور أو شغل في إطار تخصص معين، منتجين ومساهمين في التنمية البشرية والرقي الاجتماعي والاقتصادي[22].

التكوين المهني يلبي متطلبات التعلم الدائم[23]، ويندمج في نظام شامل "التربية-التكوين-الشغل"، يتأثر بالسياسات التربوية وبطريقة تنظيم الإقتصاد. فكل تغيير يطرأ على النظام التربوي وأي تعديل في قواعد تسيير الإقتصاد تنعكس على نظام التكوين المهني من حيث السياسة والتسيير كما هو الشأن في الجزائر التي تمر بمرحلة إنتقالية من إقتصاد موجه إلى إقتصاد السوق حيث إشكالية العلاقة ما بين التكوين المهني وسوق العمل تطرح بحدة بسبب قلة اليد العاملة المؤهلة اللازمة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي الذي وضعته البلاد وللإستثمارات الأجنبية[24].

وعليه، ترتكز سياسة التكوين والتعليم المهنيين على عدة محاور[25]:

1. تزويد المتمرن بمستوى تأهيلي يسمح له بالاندماج في الحياة العملية؛
2. مساعدة العمال في التحكم في أداة العمل والانتاج وتسمح لكل مؤسسة للاستجابة لحاجياتها من اليد العاملة ومواجهة المنافسة في ظل التغيير الاقتصادي؛
3. يضمن للعامل إمكانية الترقية الاجتماعية عن طريق ملاءمة منتوج التكوين المهني من الجانب الكمي والنوعي لطلبات سوق العمل والحاجيات الاقتصادية للمنطقة هذه الملاءمة تترجم بمعرفة عروض سوق العمل بالمقارنة مع منتوج التكوين المهني وما تتطلبه الآلة الاقتصادية؛
4. ويستمد برنامج التكوين الموجه للمرأة الماكثة في البيت من التوجه والحرص الذي توليهما الدولة للأسرة كخلية أساسية في المجتمع، الذي لا يمكن أن ينمو ويتطور دون ضمان حد أدنى من الإنسجام ما بين مختلف خلاياه فإلتحاق المرأة الماكثة في البيت بمؤسسات التكوين والتعليم المهنيين يتوجها بالحصول على تأهيل يتيح لها فرصة مزاولة نشاط مهني ذاتي أو في إطار مجموعة منظمة .

2) التكوين في الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر:

نظراً لأن الصناعات التقليدية والحرفية تعتبر ضمن إطار الصناعات الصغيرة، فهي تساعد على الحد من البطالة والاستفادة من كافة الموارد البشرية سواء الذكور أو الإناث اللاتي يستطيعن أداء بعض الأعمال في بيوتهن أو محيطهن كذلك يمكن لكبار السن والمعوقين وغيرهم المشاركة في العملية الإنتاجية في سكناهم مما يعطي مصدراً للدخل بالإضافة الي رفع المعنويات.

2-1) التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية وعالم الشغل:

تتركز الأهمية الإقتصادية للصناعات التقليدية والحرفية في إمكانية خلق فرص عمل أكبر عن طريق تخصيص موارد أقل مقارنة بمتطلبات الصناعات الأخرى، وقابليتها للاستيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة بمؤهلات تعليمية منخفضة[26]. ولقد تم تغيير تسمية اليوم الوطني للصناعة التقليدية لتصبح إبتداء من سنة 2014 وبالضبط منذ 09 نوفمبر تسميته اليوم الوطني للحرفي، ونرى أن الغرض من ذلك هو أن يكون الإحتفال لكل الحرفيين دون إستثناء لأي فئة أو مجال أو نشاط.

تعريف الصناعات التقليدية والحرفية:

الصناعات التقليدية والحرفية هي تلك الصناعات التي يقوم بمزاولتها فرد أو مجموعة أفراد لغرض إنتاج أو تصنيع منتجات حرفية من مواد وخامات أولية متوفرة بالطرق التقليدية بهدف استخدامها في الاحتياجات اليومية للأفراد أو لمؤسسات أو لغرض الاقتناء الدائم أو المؤقت.
يعتمد الحرفي في عمله على مهاراته الفردية الذهنية واليدوية التي اكتسبها من تطور ممارسته للعمل الحرفي باستخدام في البيئة الطبيعية المحلية. وقد ظهرت منذ بداية وجود الجنس البشري بشكل مرتبط مع الظروف الطبيعية أو البيئة المحيطة. وكانت أول أمثلتها لسد حاجة الإنسان ولحمايته ولتوفير التدفئة له، ثم تطورت بعد ذلك وظهرت الحرف اليدوية بما تتناسب والظروف المحيطة، واكتسبت صفة "التقليدية" لأنها أصبحت تعبر عن ثقافة وتقاليد المجتمع المنفذة به[27].

دعم الصناعات التقليدية والحرفية:

لدعم التكوين في قطاع الصناعات التقليدية والحرفية، قامت الدولة وضع عدد من البرامج واتفاقيات تعاون ومنها الاتحاد الاوروبي، ومنها:

برنامج GERME للمرافقة "أنشئ وحسن تسيير مؤسستك":

وهو برنامج تكويني خاص بتسيير المؤسسات، معتمد من طرف المكتب الدولي للعمل في العديد من دول العالم، يقدم منهجية في التكوين بوسائل عمل أثبتت نجاعتها. وقد تبنت الجزائر البرنامج منذ سبتمبر 2004 من خلال عقد بين المكتب الدولي للعمل ووزارة المؤسسات الصغيرة المتوسطة والصناعة التقليدية سابقا لدعم روح المقاولة لدى الحرفي والتحكّم الجيد في آليات التسيير أمام بيئة سريعة التغيير، من خلال تكوين مكونين ومرافقين اقتصاديين على مستوى مختلف هياكل دعم قطاع الصناعات التقليدية والحرفية.

ونظام الإنتاج المحلي تصدير SPL:

وهو تعاون وظيفي (تآزر)، عبارة عن نمط تنسيق بين مجموعة من الخدمات والوظائف لعدد من المؤسسات بغية تحقيق اقتصاديات حجم ومن دون أن يكون هناك اندماج بين هذه المؤسسات المتعاونة، فهو تشكيل من المؤسسات الصغيرة المتجمعة في فضاء جواري حول حرفة أو منتج، تحتفظ هذه المؤسسات بعلاقات فيما بينها ومع الوسط الاجتماعي والثقافي في موقعها، هاته العلاقات لا تأخذ الطابع الرسمي فقط بل هي غير رسمية أيضا وتنتج خارجيات إيجابية لمجمل المؤسسات[28].

- **التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية ووقلة الارتباط بعالم الشغل:**

كان نشاط التكوين المهني حتى وقت قريب يجري بمعزل عن سوق العمل حيث إنغلق على نفسه وأصبح يعمل بقواعد تسير وبأهداف داخلية. وبما ان التكوين المهني بشكل عام (بما فيها التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية) يعرف صعوبات أدت إلى[29]:

- غياب العلاقة مع عالم الشغل كون أن التكوين لا يلبي رغبات أصحاب العمل؛
- تدني صورة التكوين المهني لدى الأسر وأصحاب العمل؛
- عدم تماشي برامج التكوين مع التطور التكنولوجي وتطور المهن؛
- نسبة إدماج خريجي التكوين المهني قليلة؛
- أصبح التكوين المهني يشكل حلقة مفرغة بإعتباره حل للفشل المدرسي من جهة ومن جهة أخرى لا يستقطب الطلب عليه؛
- وأصحاب المؤسسات لا يعتبرون التكوين إستثمارا منتج بل تكلفة.

2-2) ثنائية التكوين المهني- التشغيل والصناعات التقليدية والحرفية:

يعتبر التكوين المهني مجالا لكسب المعرفة والخبرة العلمية والعملية في العديد من الميادين الحرفية والمهنية. كما يمكن المتدرب من ولوج عالم الشغل بعد فترة تكوين لا تتعدي في أقصى الحالات سنتين[30]. وتعتبر ثنائية التكوين المهني- التشغيل ضرورية لرفع الإنتاجية وهو الأمر الذي أخذته هيئات قطاع الصناعة التقليدية والحرف على عاتقها من حيث ضمان التنسيق مع الوزارة المكلفة بالتكوين من خلال دمج فروع جديدة للأنشطة الحرفية ضمن مدونة مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين، مما أفضى إلى استحداث مؤسسات تكوين مهني خاصة بقطاع الصناعة التقليدية والحرفية[31].

- **مراكز التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية:**

تساهم العديد من مراكز التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية بشكل متباين من مركز إلى آخر، إضافة لمراكز التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية: مركز التكوين المهني الصناعات التقليدية "طريق عين الباي" الكائن بقسنطينة والمعهد الوطني المتخصص في الصناعات التقليدية "إمامة" بتلمسان. ونعرض عمل هذا الأخير لتوفر المعلومات.

يكون المعهد الوطني المتخصص في الصناعات التقليدية "إمامة" بتلمسان بتكوين تقنيين سامين وتقنيين ويد عاملة ذات مهارة بمستوى عال في عدة تخصصات في الصناعات التقليدية*، كما يعمل على البحث فيها وتثمينها. وتصل قدرة إستيعاب المعهد إلى 300 متربص يؤطرهم أساتذة مختصون حرفيون أكفاء، كما يستقبل متربصين من خارج الولاية ويتوفر على مرقد بـ 180 سرير ومطعم ونادي تصاميم هندسية معمارية مستوحاة من الفن المعماري الإسلامي الأصيل مما يدل على وظيفته.

✣ غرف الصناعة والحرف التقليدية والتكوين المهني:

منذ عدة سنوات، وقعت العديد من غرف الصناعة والحرف التقليدية للولايات اتفاقيات مع مؤسسات أوروبية متمهين في عدة اختصاصات حرفية. وعلى سبيل المثال، وقعت غرفة الصناعة والحرف التقليدية لولاية سكيكدة سنة 2012 اتفاقية مع مؤسسة إيطالية خاصة لتكوين 200 شاب متمهن في عدة اختصاصات حرفية تتعامل بمادة الرخام، وتسمح هذه الاتفاقية بتوسيع مجال التكوين المهني في صناعة الرخام وتطوير المنتوجات الرخامية سواء في المجالات المنزلية أو العمارات وكذلك في الاستخدامات العامة، ويجري التحضير لإنشاء مركز مهني متخصص في تكوين الشبان العاطلين عن العمل والراغبين في الانخراط في مجالات الصناعات التقليدية بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للرخام ومؤسسات خاصة.
إن مراكز التكوين المهني بالولايات تهتم بترقية الصناعات التقليدية والحرفية من خلال فتح تخصصات ذات صلة بهذه الحرفة حسب خصوصيات كل ولاية وذلك عبر مختلف هياكل القطاع المنتشرة. وعلى سبيل المثال، قامت غرفة الصناعة التقليدية والحرف لولاية قسنطينية

* التخصصات التي يوفرها المعهد:
- الخشب والأثاث (النقش على الخشب، النجارة وصناعة الأثاث صناعة الآلات الموسيقية)؛
- الزجاج (الرسم على الزجاج، النفخ على الزجاج، الحفر على الزجاج)؛
- الفخار (الخزف الفني، الرسم الفني، الفنون التشكيلية، الفخار)؛
- الألبسة (اللباس التقليدي (ذكور إناث)؛
- الطرز (الفتلة، المجبود...)؛
- النسيج التقليدي وفن النسيج (جلابة برنوس، منسوج)؛
- الجلود (صناعة الجلود، الطرز التقليدي الحديدي على الجلد)؛
- الصياغة (الذهب، الفضة، المرجان)؛
- النقش على النحاس؛
- البناء (النحت على الجبس، النحت على الحجر والرخام، ترميم المعالم والآثار)؛
- التركيب الحديدي (الحدادة الفنية)؛
- وفن الخط.

بتكوين متخصص في صناعة الأواني النحاسية والحدادة الفنية والألبسة التقليدية المنظم في إطار برنامج نشاطات سنة 2015. وتستهدف 37 شابا من مختلف بلديات الولاية باعطاء دروس نظرية يقدمها بمقر غرفة الصناعة التقليدية والحرف أساتذة من مراكز التكوين المهني، فيما يشرف على تأطير الجانب التطبيقي معلمون–حرفيون قسنطينيون يتمتعون بخبرة تفوق 30 سنة.

قامت بعض غرف الصناعة والحرف التقليدية بإبرام إتفاقيات مع جمعيات ناشطة في مجال الصناعة التقليدية وكذا مع حرفيين معلمين يقومون بموجبها بتكوين أشخاص راغبين في تعلم حرفة ما، ويكون دور الغرفة هو تسليم شهادات تأهيل معتمدة من طرف الدولة لهؤلاء المكونين بعد إتمامهم لفترة التكوين.

✣ آفاق التكوين المهني لتطوير الصناعات التقليدية والحرفية:

لا يمكن أن يتطور أي تكوين دون وجود برامج تدريبية، فالعملية التدريبية هي عملية تواصل واتصال بين كل من المدرب والمتدربين وفق برامج تدريبية واضحة وجيدة وفق ما يبيه الشكل:

الشكل – مكونات العملية التكوينية

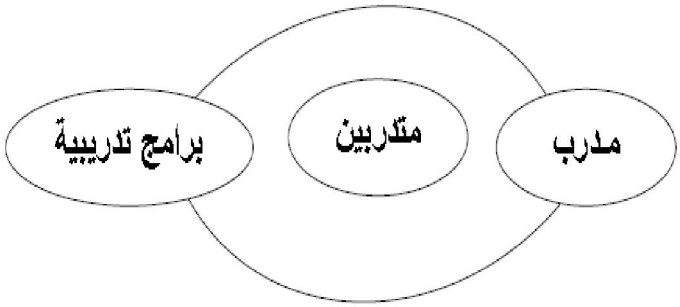

المصدر: ساسي هادف نجاة، «دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر الإداريين والأساتذة: دراسة ميدانية بمؤسستي ذوي الاحتياجات الخاصة -مدرسة المعوقين سمعيا والمركز النفسي البيداغوجي للمعوقين ذهنيا بولاية سكيكدة-»، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014، ص 231 [نقلا عن: صلاح عباس، «تنمية مهارات مسؤولي التدريب»، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2006، ص 21].

ويجب على مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين أن تهتم بطالبي التكوين في مجال الصناعات التقليدية والحرفية خاصة:

- **تكوين الفئات المحرومة في الوسط الريفي والتي لم تلتحق بمقاعد الدراسة:**

بهدف تقريب التكوين إلى بعض فئات الشباب المحرومة، لاسيما تلك التي تعيش في المناطق النائية أو الريفية ذات الظروف الطبيعية الصعبة، باشر قطاع التكوين والتعليم المهنيين في فتح وحدات بيداغوجية مرتبطة أساسا بمراكز التكوين المهني والتمهين، تعمل تحت سلطة مدير المركز، وهو نظام للتكوين موجه خاصة لفتيات هذه المناطق. ويتكفل نظام محو الأمية- تأهيل بفئات لم تلتحق بمقاعد الدراسة للتعلم، ويهدف بذلك إلى محاربة واقصاء هذه الفئات الهشة، وهو مسار يجمع بين محو الأمية واكتساب المعرفة لتعلم حرفة في الوسط المهني أو في مؤسسة التكوين المهني في سبيل تحقيق إدماجهم المهني والإجتماعي[32].
وتعتبر سياسة التجديد الفلاحي والريفي مدعما لتكوين الفئات المحرومة في الوسط الريفي قصد دعم الصناعات التقليدية والحرفية، فهذه السياسة تتجسد عبر تنفيذ مشاريع جوارية مندمجة للتنمية الريفية من خلال أربعة أهداف رئيسية (تتمثل في عصرنه القرى والأرياف والبوادي، تنويع الأنشطة الاقتصادية، حماية وتثمين الموارد الطبيعية، وحماية وتثمين التراث الريفي المادي وغير المادي)، وذلك بتعميم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المندمجة بإشراك، ليس فقط الجماعات المحلية ومصالح التنمية الريفية، ولكن أيضًا الأجهزة الصادرة عن القطاعات الأخرى[33].

- **تكوين المتسربين من المدارس:**

ما زالت مؤسسات التكوين المهني لا تستوعب سوى الفاشلين أو الراسبين، إذ عادة لا يتجه إليه الكثيرون إلا كرها، وبعد أن تسد جميع الأبواب في وجوههم، وهو تصور خاطئ بالنظر إلى ما يقدمه مثل هذا النوع من التكوين من دور في تنمية وتطوير المجتمعات[34].
فالتكوين المهني المجال الأمثل للتلاميذ الذين يرغبون في ولوج عالم الشغل سريعا ولا يرغبون في متابعة دراسة طويلة كما أنه مناسب للتلاميذ الراغبين في إنشاء مقاولاتهم الخاصة[35] باتباع أسلوب تكويني مثل التكوين التحضيري* أو التكوين عن طريق المعابر**.
وفي هذا الشأن، أعلنت وزارة التكوين المهني منذ شهر سبتمبر 2014، بأن السلطات العمومية اتخذت قرارا سياسيا يتعلق بإنشاء مدارس تحضيرية تابعة لقطاعه، من شأنها امتصاص أكبر

* هذا النوع من التكوين متوفر من طرف مؤسسات التكوين المهني لفائدة الشباب دون المستوى الدراسي المطلوب، وقبل إدماجهم في فروعهم، حيث يستفيد هؤلاء الشباب من تكوين مسبق مدته تتراوح ما بين 6 و12 شهر، يمكّنهم من متابعة تكوينهم الأولي في إحدى التخصصات المهنية.

** يمنح هذا النظام من التكوين للحاصلين على شهادة للتكوين المهني في تخصص معين وذات درجة معينة الفرصة للإلتحاق بتكوين يسمح لهم إكتساب شهادة ذات درجة أعلى من السابقة سواء في نفس التخصص أو في نفس المهنة.

عدد من المتسربين من المدارس الذين لم يسعفهم الحظ في متابعة مشوارهم الدراسي على مستوى المؤسسات التربوية*.

تكوين المرأة الماكثة في البيت:

اهتمت المرأة بالتكوين في الصناعات التقليدية والحرفية، مما يتظلب التوجه للمرأة الماكثة في البيت، فهي تستطيع كأم وربة بيت ممارسة الحرفة في الأوقات التي تناسبها وفي الأماكن التي تختارها أو حتى في منزلها لاعتمادها أساساً على أسلوب التدريب أثناء العمل فضلاً عن استخدامها في الغالب للتقنيات البسيطة غير المعقدة[36]. كما هناك كذلك التكوين عن طريق الدروس المسائية وهذا التكوين يساعد الفئة العاملة وغير العاملة بمتابعة تربص يومي مسائي من الرابعة والنصف حتى السادسة لتنمية قدرات النساء وتجديد معلوماتهن[37].

ونذكر أنه من بين الماكثات بالبيت، نجد جامعيات اخترن هذا النمط من التكوين لتعلم حرفة أو مهنة بالرغم من التزامات البيت.

وتتجلى إرادة مكافحة تهميش المرأة وإتاحة أمامها أدوات الحصول على التكوين والتأهيل للاندماج في الحياة الاقتصادية وكعنصر فاعل في بناء المجتمع في التزام مسؤولي القطاع بتمكين المرأة من الاستفادة ضمن مختلف الفرص التي سخرتها الدولة قصد تقريب التكوين من المرأة الماكثة بالبيت[38]. وعليه، فإن مراكز التكوين المهني التي تفتح أبوابها على مصرعيها للمرأة الماكثة بالبيت والتي لا تملك حرفة إنما هي تعطيها فرصة التكوين والاندماج من خلال تكوين يومي مجاني لا يشترط غير الرغبة في التعليم والتربص ولا يقيد بعامل السن ويتوج تربصها بمنحها شهادات تأهيلية تمكنها من مزاولة عمل يؤمن لها مصدر كسب دائم أو هواية تزاولها وتشغل وقت فراغها وزيادة على الدعم[39].

تكوين ذوي الاحتياجات الخاصة:

إنطلاقا من أن ذوي الاحتياجات الخاصة هم أفراد في المجتمع لهم الحق في التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية، فيجب أن يتلقى تكوينا منظما حتى تتمكن من أداء أعمالها أداء حسنا، وحتى وإن ثم اختيارهم المهني على أساس علمي دقيق وكانوا يملكون استعدادات وخبرة، فلابد من تكوينهم تكوين جيد حتى يصلوا إلى مستوى عالي من الإنتاج، فالاستعداد لا يمكن أن يظهر وأن ينمو ويزدهر إلا بالتكوين المنظم[40]. ويتم التذكير بأهمية التكوين كل عام عندما يحتفل في الثالث من ديسمبر باليوم العالمي لذوي الاحتياجات الخاصة. وتوجد حاليا مراكز التكوين المهني والتمهين المختصة بالأشخاص المعاقين جسميا في كل من الجزائر، غليزان، بومرداس، الأغواط، ولاحقا في سكيكدة.

* حسب وزير التكوين والتعليم المهنيين في حديث لجريدة "الخبر" يوم 29 سبتمبر 2014.

وتكوين المحبوسين في السجون:

يمكن تكوين المسجونين في الصناعات التقليدية والحرفية، إذ يعد التكوين المهني من أنجع الطرق لتحقيق إعادة الإدماج الاجتماعي للمحبوس وإصلاحه، حيث تنص المادة 95 من القانون 05-04[41] أنه "يتم التكوين المهني داخل المؤسسة العقابية، أو في معامل المؤسسات العقابية أو في الورشات الخارجية أو مراكز التكوين المهني". وعليه، تنظم لفائدة المحبوسين دروس في التكوين المهني والتمهين وفقا للبرامج المعتمدة رسميا مع توفير الوسائل اللازمة لذلك.

وقد نظم المشرع الجزائري التكوين المهني وأقره داخل المؤسسات العقابية، ومن أجل ذلك اشترط تهيئة المنشآت اللازمة لتمكين المحكوم عليهم من ممارسة الأنشطة المتصلة بالتكوين المهني وإنشاء الأجهزة الإدارية التي من شأنها السهر على سير العملية. وفي هذا الإطار يمكن للمحكوم عليه أن يتلقى الجانب النظري للتكوين وجانبه العملي، وعند عدم كفاية التجهيزات الداخلية تتم العملية خارج المؤسسة العقابية، وذلك بإلحاقه بمراكز التكوين المهني التابعة لوزارة العدل والتكوين المهني، على أن يأخذ التكوين المهني إما طابعا صناعيا أو تجاريا، أو في إطار الصناعات التقليدية أو المجالات الفلاحي. ولعل أهم ما يعاني منه التكوين المهني في المؤسسات العقابية هو نقص كبير في التأطير، حيث تتوفر إدارة السجون على عدد قليل من الأساتذة المنتدبين من قطاع التكوين المهني، إضافة إلى عدم توفر الإمكانيات المادية من قاعات وورشات ووسائل وكذا قلة أنواع الفروع المهنية المتوفرة[42].

خاتمة:

يتكون النظام التربوي الجزائري من ثلاث وزارات منفصلة وهي وزارة التربية الوطنية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة التكوين والتعليم المهنيين. وقد واجه التكوين المهني قبل الشروع في الإصلاحات وبالرغم من المجهودات التي بذلتها الدولة، صعوبات كبيرة ناجمة عن الإختلالات في النظام التربوي لقد أصبح اليوم من الضروري وفي إطار التطور السريع الذي راهنت عليه الجزائر وكذلك رفع التحديات الآنية والمستقبلية، أن يقوم التكوين المهني بدوره في علمية التنمية. ويعد التمهين طريقة التكوين المهني التي تهدف إلى اكتساب تأهيل أولي، يتم اكتساب هذا التأهيل من خلال ممارسة عملية تطبيقية متكررة ومتدرجة لمختلف العمليات المرتبطة بممارسة مهنة معينة من خلال تكوين نظري تكنولوجي مكمل يتم في هياكل التكوين المتعددة تحت إشراف الإدارة المكلفة بالتكوين المهني وهي مديرية التشغيل. وتتراوح مدة التمهين بين سنة واحدة وثلاث سنوات حسب التخصص المهني وفق أنماط ثلاث: تكوين إقامي وتكوين عن طريق التمهين والتكوين المتواصل عن بعد، ووذلك في مؤسسات العمومية للتكوين المهني (مراكز التكوين المهني والتمهين، المعاهد الوطنية

المتخصصة في التكوين المهني، معاهد التكوين المهني، المركز الوطني للتعليم المهني عن بعد، ومراكز التكوين المهني والتمهين المختصة بالأشخاص المعاقين جسميا) ومؤسسات الخاصة للتكوين المهني.

تتركز الأهمية الإقتصادية للصناعات التقليدية والحرفية في إمكانية خلق فرص عمل أكبر عن طريق تخصيص موارد أقل مقارنة بمتطلبات الصناعات الأخرى، وقابليتها للاستيعاب وتشغيل أعداد كبيرة من القوى العاملة بمؤهلات تعليمية منخفضة. وازداد الاهتمام بهذه الصناعات إبتداء من 09 نوفمبر 2014، بتغيير تسمية "اليوم الوطني للصناعة التقليدية" ليصبح "اليوم الوطني للحرفي"، ليكون الإحتفال لكل الحرفيين دون إستثناء لأي فئة أو مجال أو نشاط. ويعتبر التكوين المهني مجالا لكسب المعرفة والخبرة العلمية والعملية في العديد من الميادين الحرفية والمهنية. وتساهم العديد من مراكز التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية بشكل متباين من مركز إلى آخر، إضافة لمراكز التكوين المهني في الصناعات التقليدية والحرفية: مركز التكوين المهني الصناعات التقليدية "طريق عين الباي" الكائن بقسنطينة والمعهد الوطني المتخصص في الصناعات التقليدية "إمامة" بتلمسان. كما وقعت العديد من غرف الصناعة والحرف التقليدية للولايات اتفاقيات مع مؤسسات أوروبية متمهين في عدة اختصاصات حرفية.

نرى أنه، وتأكيدا لفرضية البحث "لا يمكن أن ينجح التكوين والتعليم المهنيين في الصناعات التقليدية والحرفية في الجزائر دون تحديد الأطراف المستفيدة من التدريب المهني"، ولترقية الصناعات التقليدية والحرفية، يجب على مؤسسات التكوين والتعليم المهنيين أن تهتم بطالبي التكوين في مجال الصناعات التقليدية والحرفية خاصة:

- تكوين الفئات المحرومة في الوسط الريفي؛
- تكوين الفئات التي لم تلتحق بمقاعد الدراسة؛
- تكوين المتسربين من المدارس؛
- تكوين المرأة الماكثة في البيت؛
- تكوين ذوي الاحتياجات الخاصة؛
- وتكوين المحبوسين في السجون.

وعلى ذكر ما سبق، نطالب التسريع تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة لتنمية قطاع التكوين والتعليم المهنيين للفترة المقبلة لترقية الصناعة والحرف التقليدية، خاصة:

- تحسين أداء مؤسسات التكوين المهني لترقية الصناعة والحرف التقليدية عن طريق عصرنة المناهج والوسائل التعليمية، وإدخال التكنولوجيات الجديدة للإعلام والإتصال في التكوين؛
- تحيين مدونة الفروع والتخصصات المهنية وفق مدونة الحرف التقليدية الموجودة،
- ومساعدة الحرفيين في التعبير عن إحتياجاتهم من التكوين.

الهوامش والمراجع:

1 نشرة إعلامية، «التكوين والتعليم المهنيين: مهام وهياكل»، موقع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، *http://www.mfep.gov.dz*

2 تاوريريت نور الدين، «واقع النظام التربوي الجزائري وتحديات العولمة»، مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن كلية الاداب والعلوم الاجتنماعية، جامعة سطيف 2، العدد 07، جوان 2008، ص ص 99-108.

3 سنوسي زبيدة، بن غبريط-رمعون نورية & بن عمار عائشة، «التكوين المهني ودعم التشغيل في البلدان المغاربية: إصلاحات وسيرورات اجتماعية»، ترجمة مصطفى مرضي، مجلة "إنسانيات"، صادرة عن مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية (crasc)، العدد 60-61، أفريل-سبتمبر 2013، المجلد 17، ص ص 13-34.

4 وزارة التكوين والتعليم المهنيين، «واقع وآفاق التكوين والتعليم المهني وإحتياجات سوق العمل في الجزائر، منشورات وزارة التكوين والتعليم المهنيين»، الجزائر، جوان 2005، ص 1.

5 وزارة التكوين والتعليم المهنيين، 2015.

6 سنوسي زبيدة، بن غبريط-رمعون نورية & بن عمار عائشة، مرجع سابق.

7 وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مرجع سابق، وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مرجع سابق، ص 2 & ص ص 3-5 (بتصرف).

8 JACQUEMET Éric, «L'homme au coeur de l'entreprise: Le secret du succès», Eyrolles, Paris, 2011, p. 17.

9 وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مرجع سابق، ص 10.

10 وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مرجع سابق، ص ص 7-8.

11 سنوسي زبيدة، بن غبريط-رمعون نورية & بن عمار عائشة، مرجع سابق.

12 نهاري امبارك، «التكوين المهني/التربية والتعليم: أي علاقة؟»، 2014/12/30، *http://www.oujdacity.net/national-article-84243-ar/*

13 FAISANDIER Sylvie & SOYER Jacques, «Fonction formation», Eyrolles, Paris, 2007, p. 30.

14 ميلاط صبرينة، «التكوين المهني والفعالية التنظيمية: دراسة ميدانية بالمحطة الوطنية للكهرباء والغاز جيجل – نموذجا»، رسالة ماجستير في تنمية وتسيير الموارد البشرية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 2007، ص 7.

15 ارجع إلى:

- BELLO Pascal & Autres, «RH au quotidien: 1000 fiches», Dunod (2e édition), Paris, 2015, p. 235;
- & MALASSINGNE Pascaline, «Mesurer l'efficacité de la formation: Évaluer le résultat et la rentabilité», Eyrolles, Paris, 2007, p. 75.

16 وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مرجع سابق، ص 2.

17 ساسي هادف نجاة، «دور التكوين المهني في تأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة من وجهة نظر الإداريين والأساتذة: دراسة ميدانية بمؤسستي ذوي الاحتياجات الخاصة مدرسة المعوقين سمعيا والمركز النفسي البيداغوجي للمعوقين ذهنيا بولاية سكيكدة»، أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع، تخصص تنمية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، 2014، ص 22.

18 موقع وزارة التكوين والتعليم المهنيين، 2015،

http://www.mfep.gov.dz/AR/index.html

19 ارجع إلى:

- Collectif, «Ressources humaines», Organisation (2° édition), Paris, 2003, p. 7;
- & BRILMAN Jean HÉRARD Jacques, «Les meilleures pratiques de management dans le nouveau contexte économique mondial», Eyrolles, Paris (sixième édition), Paris, 2006, p. 3.

20 انين خالد سيف الدين & سلامي منيرة، «دور مؤسسات التكوين المهني في دفع الشباب نحو المقاولاتية: دراسة حالة مؤسسات التكوين المهني لمنطقة الجنوب الشرقي (ورقلة – تقرت – حاسي مسعود)»، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية الصادرة عن جامعة ورقلة، العدد 02، 2012، ص ص 149-170.

21 نشرة إعلامية، مرجع سابق،

22 نهاري امبارك، مرجع سابق.

23 PARMENTIER Christophe & HERNO Erwan, «Le Guide de l'entretien professionnel: Préparer et conduire l'entretien professionnel prévu par la réforme de la formation», Eyrolles (2° édition), Pari, 2012, p. 9.

24 وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مرجع سابق، ص 1.

25 المنشور الوزاري رقم 01 المؤرخ في 10 ماي 2004.

26 مقال، «الصناعات الحرفية التقليدية رافد اقتصادي بحاجة للتنمية»، 2007/11/30،

http://www.startimes.com/?t=7074968

27 عوض القبيضي، «الحرف اليدوية»، 2011/03/24،

http://www.a-shwaq.com/vb/showthread.php?t=2134

28 Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel (ANART), «Renforcement de l'Agence Nationale de l'Artisanat Traditionnel et des institutions chargées de l'artisanat traditionnel: Fiche de projet de jumelage, Programme d'Appui à la mise en oeuvre de l'Accord d'Association (P3A) Algérie - UE, Alger», mars 2010, pp. 6-7.

29 وزارة التكوين والتعليم المهنيين، مرجع سابق، ص 9.

30 مقال، «فكرة عن آفاق التكوين المهني»، 2009/06/14،

http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=308854.0

31 غرفة الصناعة التقليدية والحرف باتنة، «تطور قطاع الصناعة التقليدية والحرف»، 2012/04/10،

http://cambatna.com/2012-04-10-20-39-28/2012-04-10-20-46-21

32 نشرة إعلامية، مرجع سابق،

33 مداخلة، «مقترحات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية لتفعيل الإنتاج الفلاحي عن طريق التشبيب إستحداث مناصب شغل تنفيذ قرارات المجلس الوزراء المنعقد في 22 فيفري 2011»، وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، الجزائر، 1997/02/27.

34 صالحي صالح & شوتري آمال، «التكوين المهني بيم خصوصية العرض ومنطق الطلب»، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي حول «صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية»، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، 14-2009/04/15.

35 مقال، «فكرة عن آفاق التكوين المهني»، مرجع سابق.

36 مقال، «الصناعات الحرفية التقليدية رافد اقتصادي بحاجة للتنمية»، مرجع سابق.

37 مقال، «مراكز التكوين المهني تعيد إحياء الحرف التقليدية»، 2014/01/28،
http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/96461

38 ارجع على سبيل المثال إلى: وزارة التكوين والتعليم المهنيين، لقاء دراسي تحسيسي حول «مكانة المرأة في السياسة الوطنية للتكوين والتعليم المهنيين«من تنظيم من قبل عدة مراكز للتكوين والتعليم المهنيين، ومنها لقاء بالمعهد الوطني المتخصص للتكوين المهني بسكرة يوم 2014/04/10 & لقاء معهد التكوين والتعليم المهنيين بسطيف يوم 2014/04/09.

39 مقال، «المرأة الماكثة بالبيت والتكوين»، 2010/12/30،
http://kadayatarbawiya.akbarmontada.com/t693-topic

40 ساسي هادف نجاة، مرجع سابق، ص 228.

41 القانون 05-04 المؤرخ في 27 ذي الحجة 1425هـ الموافق لـ 06 فيفري 2005م، المتضمن قانون تنظيم السجون وإعادة الإدماج الإجتماعي للمحبوسين (الجريدة الرسمية، العدد 12).

42 كلانمر أسماء، «الآليات والأساليب المستحدثة لإعادة التربية والإدماج الاجتماعي للمحبوسين»، رسالة ماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2012، ص ص 116-117.